

مشاكل واسس قياس الربح المحاسبى عند اعداد القوائم المالية المؤقتة

دكتور / زين العابدين فارس

استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة — جامعة قناة السويس

١ — مقدمة

تأخر المحاسبون طويلا في إدراك القصور الذى يشوب وظيفتى القياس والتقرير عن كل من نتائج النشاط والمركز المالى فى القوائم المالية السنوية . ويحدث ذلك فى عالم أصبح يتسم بسرعة هائلة فى حدوث المتغيرات التى تجعل من البيانات الظاهرة فى تلك القوائم السنوية تاريخية وغير قادرة على الوفاء باحتياجات الطوائف العديدة التى تعتمد عليها فى اتخاذ العديد من القرارات .

وعلى ذلك يشهد الفكر المحاسبى اتجاهاً ملموساً فى السنوات الأخيرة نحو الخروج عن قاعدة السنوية كأساس لإعداد القوائم المالية . ولقد أدى ذلك إلى ظهور ما أطلق عليه اسم القوائم المالية المؤقتة . **Interim Financial Statements.**

١ — ١ هدف البحث :

يقصد بالقوائم المالية المؤقتة تلك القوائم التى تحتوى على بيانات عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالى عن فترة من الزمن أقل من السنة . وعادة فإن هذه الفترة تكون ثلاثة شهور ، ولكن ليس هناك ما يمنع من استخدام فترات زمنية أقل أو أكثر طويلا مثل الشهر أو نصف العام كأساس لإعداد تلك القوائم .

ويؤدى الخروج عن قاعدة السنة كأساس لإعداد القوائم المالية إلى ظهور مشاكل عديدة تتعلق بوظيفتى القياس والتقرير عن كل من نتائج أعمال المشروع ومركزه المالى . وتختلف هذه المشاكل عن تلك المعتاد أن تواجه عند إعداد القوائم المالية السنوية . وتزداد حدة هذه المشاكل فى المشروعات التى يتميز نشاطها الاقتصادى بظاهرة موسمية النشاط .

ويهدف هذا البحث إلى إبراز المشاكل المحاسبية التى تلازم وظيفتى القياس والتقرير عن الربح المحاسبى عند إعداد القوائم المالية المؤقتة .

١ - ٢ حدود البحث :

يتم في إطار هذا البحث بالقوائم المالية المؤقتة التي تصدر بشكل دورى منتظم وبهدف التقرير عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالى وعلى ذلك يعتبر خارجاً عن حدود هذا البحث ما يلى :

١ - القوائم المالية المؤقتة التي تصدر عن المشروع بشكل غير منتظم ولأغراض أخرى لا تتعلق بقياس نتائج أعماله أو تحديد مركزه المالى . ويحدث ذلك في حالة إعداد قوائم مالية أثناء السنة لغرض إدماج المشروع أو بيعه أو لغرض الاقتراض من البنوك .

٢ - القوائم المالية المؤقتة الغير معدة للنشر على الجمهور والمعدة خصيصاً للاستخدام الداخلى من جانب إدارة المشروع .

ومن ناحية أخرى سوف يتركز الاهتمام على مشاكل القياس والتقرير عن نتائج أعمال المشروع عند إعداد هذه القوائم المالية المؤقتة .

١ - ٣ أهمية البحث :

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى تجميع مدخرات المجتمع . ويتم ذلك بطرق عديدة أهمها تلك التي تأخذ شكل إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات . ويتطلب الأمر في هذه الحالة وجود سوق مالى منظم . ويعتبر إصدار القوائم المالية المؤقتة من أهم وسائل تنشيط أسواق المال . وزيادة حجم التعامل فيها عن طريق ما توفره لأصحاب المدخرات من بيانات عن جدية ورجحية الاستثمارات المعروضة .

ولذلك فقد حظى موضوع القوائم المالية المؤقتة في السنوات الأخيرة باهتمام بالغ من جانب المنظمات العلمية والجامع المهنية بعلم المحاسبة في بلاد العالم المختلفة . ويؤكد الاطلاع على قائمة المراجع الواردة في نهاية البحث هذه الحقيقة .

وعلى عكس ذلك لا تحظى القوائم المالية المؤقتة رغم أهميتها باهتمام مائل في مصر . ويعود ذلك إلى أن النظام المحاسبى الموحد المطبق على شركات القطاع العام لم يطرق هذا الموضوع . ومن ناحية أخرى فإن زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادى . وزيادة عدد الشركات التابعة له يعد اتجاهاً حديثاً نسبياً . ومن ناحية ثالثة فإن غياب سوق منظم للمال في مصر يعد سبباً ثانوياً يفسر تخلف الاهتمام بهذا الموضوع في مصر (١) .

(١) تجرى حالياً محاولات لتنشيط سوق المال في مصر . وقد تمثل ذلك في انشاء هيئة سوق المال بالتعاون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٤ . وتبذل الهيئة محاولات لتطوير العمل في بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية في مجال قيد الشركات في البورصات ووضع الضوابط والمعايير المحاسبية لميزانيات الشركات والتي على أساسها يتم القيد في البورصة .

وعلى هذا تبدو أهمية البحث المقدم في جذب الاهتمام نحو دراسة الجوانب المختلفة للقوائم المالية المؤقتة وهو بذلك يمثل محاولة رائدة في هذا الصدد.

٢ - القوائم المالية المؤقتة

يقصد بالقوائم المالية المؤقتة التي تعد في نهاية الفترة ما يلي :

- مجموعة حسابات النتيجة وتشمل حساب المتاجرة و الأرباح والخسائر .
- قائمة المركز المالي .
- قائمة التغيرات في المركز المالي .
- قائمة مصادر واستخدامات الأموال .

ولا يحتاج الأمر أن تكون القوائم المالية السابقة تفصيلية مثل القوائم المالية السنوية ، ولكن يمكن أن تقدم في شكل مختصر يحتوي على العناوين الرئيسية فقط (٢) . والشئ الأساسي الذي يميز القوائم المالية المؤقتة أنها تقدم في شكل مقارن تجمعي . ويعني ذلك أن الأرقام الواردة بالقوائم المالية المؤقتة تشمل أولاً ما يخص الفترة التي تعد عنها هذه القوائم . وثانياً المجموع من بداية السنة وحتى نهاية الفترة التي تعبر عنها هذه القوائم . وثالثاً الأرقام المقابلة لا ولا وثانياً والتي تخص العام الماضي على سبيل المقارنة .

ويرفق بالقوائم المالية المؤقتة شرح وصف للبيانات غير المالية - التي سبق الإشارة إليها - والتي تساعد على تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية المؤقتة لها .

وفي الغالب يكتب بإعداد القوائم المالية المؤقتة - بافتراض أن طول الفترة المؤقتة ثلاثة شهور - في نهاية الفترات الربع سنوية الثلاث الأولى من العام . وتظهر نتائج الربع سنة الأخير في القوائم المالية السنوية .

وإذا لم يتم التقرير عن الفترة المؤقتة الأخيرة بشكل منفصل ، وكذلك إذا لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية السنوية ، يحتاج الأمر إلى الكشف عن مجموعة البيانات غير المالية - السابق الإشارة إليها - الخاصة بها في شكل ملحوظة في القوائم المالية السنوية .

وفي التطبيق العملي تختلف الممارسات القومية الخاصة بإعداد القوائم المالية المؤقتة من حيث عدد وأهمية القوائم التي تشكل إطار القوائم المالية المؤقتة . وفي إنجلترا على سبيل المثال يمتد

(2) Arnold, J., and Joseph, E., "Advanced Accounting: Concepts and Practices" HBJ, Inc., 1981, p. 507.

إعداد مجموعة حسابات النتيجة . ولكن يعتبر إعداد قائمة المركز المالى وقائمة مصادر استخدامات الأموال من الحالات النادرة (٣) . وتشير نتائج إحدى الدراسات التى تمت عام ١٩٧٩ إلى أن هناك شركتين فقط من بين ٤٣ شركة أعدتا قائمة المركز المالى . ولم يكن هناك أى شركة أعدت قائمة مصادر واستخدامات الأموال فى حين أن جميع شركات العينة أعدت حسابات نتيجة (٤) .

وفى أمريكا أدى الإلزام بشرروط القيد فى بورصة الأوراق المالية التى وضعت من جانب SEC إلى اعتياد إصدار إطار كامل من القوائم المالية المؤقتة يشتمل على كل من حسابات النتيجة . وقائمة للمركز المالى ، وقائمة التغير فى المركز المالى ، وقائمة مصادر واستخدامات الأموال (٥) .

٢ - ١ تقييم القوائم المالية المؤقتة :

تعرضت القوائم المالية المؤقتة لانتقادات عديدة من جانب بعض المحاسبين تقلل من أهميتها وتشكك فى قيمة البيانات التى تظهر بها والنتائج التى يمكن أن تستخلص منها . ويركز المحاسبون لانتقاداتهم فى الجوانب الآتية :

١ - إن المعلومات الواردة بها تصل أو لا بأول إلى المنافسين .

٢ - تصبح تلك القوائم مضللة عندما تقدم عن أنشطة ذات طبيعة موسمية . ويحدث ذلك عندما تصدر القوائم المالية المؤقتة مبينة أرباح فى حين ينتهى الأمر فى نهاية العام بظهور خسائر عالية . والعكس صحيح «أنه من غير الملائم المطالبة بإعداد قوائم مالية قبل أن تتم دائرة الأحداث كلها فى المشروع» (٦) .

٣ - لا تكون هذه القوائم مفيدة للأشخاص العاديين الذين توجه إليهم هذه القوائم أصلا . «يعرف المحاسب حدود القوائم المالية المؤقتة أو أى قوائم أخرى قصيرة الأجل ، ولكن الأشخاص العاديين الذين توجه إليهم هذه القوائم لا يمكن أن يثق فى قبولهم هذه القوائم بالحدز المناسب» (٧) . «إن المستثمر الغير راغب أو الغير قادر على التقييم السليم لهذه قوائم المالية المؤقتة يكون حكما فى عدم الاعتماد على نتائج مطعمية» (٨)

(3) Andrew, A., Leroy, F., and Ralph, E., "Advanced Accounting", Second Edition, John Willey Sons, 1982, p. 567.

(4) Michael, M., "Published Interim Reports in The United Kindom", The International Journal of Accounting", Vol. 18. No. 2, Spring 1983, p. 139.

(5) James, B., Charles, J., and James, W., "Advanced Accounting : Theory Practice", Hough Mifflin Company 1979, p. 774

(6) Coates, R., "The Predictive Content of Interim Reports Atime Series Analysis", Empirical Research in Accounting : Selected Studies. Supplement to Journal of Accounting Research 10, 1972, p. 134.

(7) Ibid., p. 134.

(8) Ibid., p. 134.

٤ - لا تخضع القوائم المالية المؤقتة للفحص من جانب المراجع الخارجي . إنها تفقد بذلك الرأي الفنى المحايد فى مدى تعبيرها عن نتائج نشاط المشروع ومركزه المالى .

٥ - لا يمكن إغفال تكلفة العمل المحاسبي اللازم لإعداد هذه القوائم مرات عديدة أثناء السنة بدلا من مرة واحدة فى نهايتها .

ومن ناحية أخرى يرد أنصار إعداد القوائم المالية المؤقتة على النحو التالى :

١ - لا تعتبر القوائم المالية المؤقتة هى المصدر الوحيد للمعلومات الذى يعتمد عليه المنافسون . وفى كثير من الأحيان فإن المعرفة بالأرقام الواردة بالقوائم المالية المؤقتة ودون معرفة بخلفية عريضة من المعلومات غير المحاسبية يجعل من هذه الأرقام عديمة الفائدة - أو حتى مضلة - بالنسبة للمنافسين . ومن ناحية أخرى أدى التدخل الحكومى فى بلاد العالم المختلفة لتحديد شكل ومحتوى التقارير المالية إلى جعل القليل من الأسرار هو المحجوب فعلا عن المنافسين^(٩) .

٢ - لا ترتبط عيوب الموسمية بإعداد القوائم المالية المؤقتة فقط . وهناك العديد من الأنشطة - كما فى حالة العقود طويلة الأجل - يواجه فيها المحاسب عند إعداد القوائم المالية السنوية نفس مشاكل القياس والتقرير التى يواجهها عند إعداد القوائم المالية المؤقتة . « إن الاختلاف بين القوائم المالية السنوية والقوائم المالية المؤقتة فيما يتعلق بظاهرة الموسمية هو الاختلاف فى الدرجة وليس اختلاف فى النوع »^(١٠) .

٣ - إنه لم يعد من المناسب الإصرار على وجود ذلك القارئ العادى الذى لا يفهم - ولا يحاول أن يفهم - كيف تدار أمواله . إن الإصرار على ذلك يعنى أنه مستمر غير رشيد وليس مجرد قارئ عادى يغمض عينيه عن هذا الكم الهائل من المعلومات المبسطة الذى يتيحها التطور الهائل الذى حدث فى وسائل الاتصال المرئية والمسوعة والمقروءة .

٤ - تبذل فى الوقت الحاضر جهود لإخضاع القوائم المالية المؤقتة لنوع من الفحص المحدود من جانب المراجع الخارجى للمشروع . ويبدو اهتمام العديد من المنظمات المهنية للمحاسبين واضحا فى هذا الصدد^(١١) .

وتكمن قيمة القوائم المالية المؤقتة فى أنها توفر معلومات سريعة ومنظمة عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالى عن فترة زمنية أقل طولاً من فترة العام المعتادة . إنها بذلك تجعل المساهمين

(9) Michael, M., Op. Cit., p. 143.

(10) Coates, R., Op. Cit., p. 135.

(11) Auditing Standards Executive Committee, Statement on Auditing No. 10, "Limited Review of Interim Financial Information", AICPA, New York, 1979.

وغيرهم من الطوائف العديدة التي ترتبط مصالحها بالمشروع وأداؤه مخبرين بطريقة أحسن وأسرع من هذا الأداء .

ويقترح العديد من الكتاب مزايا مختلفة ترتبط بسرعة وانتظام الحصول على المعلومات عن طريق القوائم المالية المؤقتة . ويرى Tetley أن قيمة الاستثمارات في المشروع تكون محمية من التقلبات الحادة في السعر والتي ينشأ عن نقص القوائم المالية المنتظمة عن ثروات الشركة (١٢)

ويرى Capon كذلك أنه يترتب على إصدار القوائم المالية المؤقتة تثبيت تقلبات سوق الأسهم وزيادة الطلب في سوق السندات وتحسين علاقة إدارة المشروع مع أصحاب الأسهم (١٣) .

وهناك دراسات عديدة أجريت في السنوات الأخيرة تؤكد أن القوائم المالية المؤقتة مفيدة في التنبؤ بالأرباح السنوية في نفس سنة إصدارها (١٤) .

وهناك من الكتاب من يرى أن الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية المؤقتة تكون كافية بدرجة تسمح بكشف نقاط تحول النشاط التي تكون غامضة في التقارير السنوية، وإنها تعطي المستثمرين فهم أحسن لطبيعة النشاط في المشروعات التي فيها تغيرات موسمية هامة (١٥) .

في ضوء هذه المزايا العديدة التي تتحقق من إصدار القوائم المالية المؤقتة لم يعد مقبولاً استخدام تكلفة إعدادها كحجة تبرر عدم إصدارها. ويكشف التطور التاريخي للقوائم المالية المؤقتة في أمريكا أن الكثير من المشروعات كان حريصاً على إصدار هذه القوائم بطريقة إختيارية إدراكاً منها للمزايا والفوائد العديدة التي تنتج عنها. وقد كان ذلك قبل أن يصير إصدار القوائم المالية المؤقتة أمراً لازماً للقيد في البورصة (١٦) .

ويرى الباحث أن القوائم المالية المؤقتة جاءت لتبقي ، وأنها أصبحت تحتل ركناً هاماً في عملية التقرير المحاسبي في الكثير من بلاد العالم المختلفة . ويصبح العمل القادم الخاص بدراسة مشاكل القياس والتقرير المحاسبية عند إعداد تلك القوائم أمراً مبرراً .

- (12) Tetley, R., "Interim Reports For Stockholders", Accountant, November 1955, p. 528.
- (13) Capon, F., "The Need for Interim Statements" Canadian Chartered Accountant, October 1955, pp. 277-82.
- (14) Lawrence, D., and Michael, S., "The Predictive Value of Interim Reports for Improving Forecasts of Future Quarterly Earnings" The Accounting Review, July 1979, p. 585.
- (15) Arnold, J., and Joseph, E., Op. Cit., p. 520.
- (16) Richard, W., Ross, L., and Jorold, L. "Voluntary Corporate Disclosure : The Case of Interim Reporting", The Journal of Accounting Research, Vol. 19., Supplement 1981, p. 36.

٣ - مشاكل القياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المؤقتة :

تتمتع نظرية المحاسبة في أداء وظيفة أقياس مختلف بنود الإيرادات والنفقات على مجموعة متعارف عليها من المبادئ والفروض والسياسات والمفاهيم . وعلى سبيل المثال يعتبر استمرار حياة المشروع واستقلال الفترات المالية وثبات وحدة النقد من الفروض المحاسبية الهامة . ويعتبر مقابل الإيرادات المتحققة بالنفقات على أساس الاستحقاق من المبادئ المتعارف عليها والمقبولة عامة . ويعتبر الثبات والحيطه الحذر والأهمية النسبية من السياسات المحاسبية الرشيدة .

ويستخدم المحاسب عند إعداد القوائم المالية المؤقتة نفس المبادئ والفروض والسياسات التي يستخدمها عند إعداد القوائم المالية السنوية . ولكن اختلاف أهداف القوائم المالية المؤقتة عن أهداف القوائم المالية السنوية وقصر طول الفترة الزمنية الخاصة بالأولى عن الثانية يخلق أمام المحاسب مشاكل عديدة عند القياس المحاسبي لبنود الإيرادات والنفقات عند إعداد القوائم المالية المؤقتة .

ومن المشاكل الهامة التي يواجهها المحاسب في هذا الصدد ما يلي :

- ١ - اختلاف آراء المحاسبين حول المداخل النظرية التي تشكل أساس القوائم المالية المؤقتة .
- ٢ - اختلاف مفهوم القياس المحاسبي لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة .
- ٣ - تخصيص بنود إيرادات والنفقات بين الفترات المالية المؤقتة .

٣ - ١ اختلاف آراء المحاسبين حول المداخل النظرية التي تشكل أساس القوائم المالية المؤقتة :

يميز الفكر المحاسبي بين ثلاثة مداخل لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة . وتختلف المداخل الثلاثة فيما بينها من حيث نظرة كل منهم إلى علاقة الفترة المالية المؤقتة بالسنة المالية التي تقع فيها والمداخل الثلاثة هي مدخل التمييز ومدخل التكامل ومدخل الإدماج .

(أ) مدخل التمييز : The Discrete View

وهنا ينظر إلى الفترة المؤقتة على أنها متميزة ومثلها مثل السنة المالية تماماً . ويتم تحديد نتائج أعمال المشروع ومركزه الحالي في نهاية الفترة المؤقتة عن طريق استخدام نفس المبادئ والممارسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية كما لو كانت الفترة المؤقتة فترة محاسبية سنوية (١٧) .

(17) Dov, F., and Joshua, L., "Interim Statements: An Analytical Examination of Alternative Accounting Techniques", *The Accounting Review*, July 1981, p. 493.

(ب) مدخل التكامل : The Integral View

وهنا تعتبر الفترة المؤقتة جزءاً من الفترة السنوية . وتتكامل الفترات المؤقتة مع بعضها لتكون في النهاية سنة مالية . ويؤخذ في الاعتبار لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة العلاقات المتوقعة بين بنود الإيرادات والنفقات في نهاية السنة . ويعنى ما سبق إمكانية القياس المحاسبي لبعض الإيرادات والنفقات لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة على أسس تختلف عن المعتاد اتباعها عند إعداد القوائم المالية السنوية^(١٨) .

ويعود الاختلاف الظاهر بين المدخلين السابقين إلى اختلاف كل منهما في تحديد الهدف من إعداد القوائم المالية المؤقتة . ويرى أنصار مدخل التميز أن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية المؤقتة هو التعبير عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي على ضوء ما حدث فعلاً . وأن طول الفترة المالية لا يجب أن يؤثر على القياس المحاسبي لهذه الأحداث والتقرير عنها . وعلى ذلك تقف الفترة المالية المؤقتة على قدم المساواة مع الفترة المالية السنوية .

ومن ناحية أخرى يرى أنصار مدخل التكامل أن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية المؤقتة هو مساعدة مستخدميها في التنبؤ بالمستقبل . وعلى ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إعداد هذه القوائم توقعات النتائج النهائية التي ينتظر أن تظهر في القوائم المالية السنوية . وبهذا الشكل تصبح القوائم المالية المؤقتة جزءاً مكملًا للقوائم المالية السنوية .

(ج) مدخل الإدماج : The Combination Discrete-Integral View

يحاول أنصار هذا المدخل التوفيق بين أنصار المدخلين السابقين . ويتم ذلك عن طريق قبول مدخل التميز كأساس لمعالجة بعض بنود التكاليف واستخدام مدخل التكامل لمعالجة بعض البنود الأخرى . ويلاحظ أن تحديد تلك البنود التي تعالج طبقاً لمدخل التميز وتلك التي تعالج طبقاً لمدخل التكامل يتم باستخدام طرق جزائية^(١٩) . ويهدف أنصار مدخل الإدماج إلى الاستفادة من مزايا مدخل التميز والتكامل مع تجنب عيوبهما في نفس الوقت .

(18) Accounting Principles Board, "Interim Financial Reporting", Opinion No. 28, AICPA, N.Y., 1973, Para 58.

Arnold, J., and Joseph, E., Op. Cit., p. 509.

(19) Arnold, J., and Joseph, E., Op. Cit., p. 509.

وتختلف توصيات المنظمات العلمية فيما بينها بشأن المدخل الذي أوصت به كأساس للقياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المؤقتة . ولكن هناك اتجاه واضح نحو تجنب مدخل التميز أخذاً في الاعتبار الاختلافات الجوهرية التي توجد بين كل من القوائم المالية المؤقتة والقوائم المالية السنوية من حيث طول كل منهما الزمى ومدى خضوعهما لعملية مراجعة من جانب المراجع الخارجى .

ويؤيد مجلس المبادئ المحاسبية APB في بيانه رقم ٢٨ مدخل التكامل « أن المجلس يرى أن كل فترة مؤقتة يجب أن ينظر إليها أساساً كجزء مكمل لفترة سنوية (٢٠) . ومن ناحية أخرى فإن الأسس التي وضعت في هذا البيان لقياس بنود الإيرادات والتفقات تعكس استخدام مدخل الإدماج في بعض الأحيان . ويتم ذلك حين يستخدم أساس التميز لقياس بعض بنود التكاليف ، وأساس التكامل لقياس بنود أخرى .

ومن ناحية أخرى تؤيد لجنة معايير المحاسبة المالية FASB مدخل الإدماج . « أن لمدخل التميز والتكامل مزايا وعيوب ولذا يكون المدخل الأكثر معقولة هو الذى يحاول الحصول على مزايا المدخلين وتجنب عيوبهما في نفس الوقت (٢١)

٣ - ٢ اختلاف مفهوم القياس المحاسبي للربح لغرض اعداد القوائم المالية المؤقتة :

يتم القياس المحاسبي للربح لغرض إعداد القوائم المالية السنوية في غالب الأحوال وفقاً لمبادئ محاسبية عديدة متعارف عليها (٢٢)

وعلى سبيل المثال يتم القياس المحاسبي للربح وفقاً للمبادئ الآتية :

- التحقق .
- الاستحقاق .
- مقابلة الإيرادات بالتفقات .
- التكلفة التاريخية .

(20) Accounting Principles Board, Op. Cit., Para. 9.

(21) Financial Accounting Standard Board, "Interim Financial Accounting and Reporting", Discussion Memorandum, FASB, May, 1978, Para. 92.

(٢٢) يتجنب الباحث الجدول القائم بين المحاسبين بشأن طبيعة اللفظ المستخدم لوصف عمليات مقابلة الإيرادات والتفقات - التحقيق - الاستحقاق من حيث كونها مبادئ أو فروض أو مفاهيم أو سياسية . ولاغراض هذا البحث سوف يشار إليها على أنها مبادئ محاسبية متعارف عليها .

ويرتبط القياس المحاسبى لنرض إعداد القوائم المالية المؤقتة بمجموعة من العوامل الفريدة التى تؤدى فى النهاية إلى اختلاف مفهوم القياس المحاسبى المتبع عند إعداد هذه القوائم عن ذلك المتبع عند إعداد القوائم المالية السنوية .

وتشمل مجموعة العوامل الفريدة - المشار إليها - المرتبطة بالقوائم المالية المؤقتة ما يلى :

١ - الطبيعة الموسمية لنشاط العديد من المشروعات والتى يمكن أن تسبب تقلبات واسعة فى بنود الإيرادات والتنفقات من فترة مؤقتة لأخرى .

٢ - قصر الزمن المتاح بعد انتهاء الفترة المؤقتة لإعداد القوائم المالية المؤقتة اللازمة لتحديد المركز المالى للمشروع ونتائج أعماله .

٣ - إمكانية معالجة أى أخطاء تتعلق بالقياس المحاسبى فى القوائم المالية المؤقتة فى نهاية العام عند إعداد القوائم المالية السنوية .

٤ - عدم خضوع القوائم المالية المؤقتة لأى إلزام قانونى يحمى إخضاعها لرقابة مراجع المشروع الخارجى .

ويمثل اختلاف مفهوم القياس المحاسبى المتبع عند إعداد القوائم المالية المؤقتة من ذلك المتبع عند إعداد القوائم المالية السنوية فى تلك الحالات التى يتم فيها تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالتنفقات بدون التمسك بتطبيق مبدأ الاستحقاق أو سياسة الثبات .

فعلى سبيل المثال يعتبر من الممارسات الشائعة عند إعداد القوائم المالية المؤقتة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات والتنفقات وفقاً لأحد المفهومين التاليين (٢٣) .

- مفهوم تخفيض أرباح الفترة المؤقتة الأولى First Quarter Minimization

- مفهوم تعظيم أرباح الفترة المؤقتة الأولى First Quarter Maximization

وفى ظل المفهوم الأول تفضل إدارة المشروع التحفظ فى شأن إعلان اتجاه نتائج الأعمال وتؤجل الاعتراف بتحقيق إيرادات تخص الفترة المالية المؤقتة الأولى إلى فترات تالية . وفى ظل المفهوم الثانى تكون رؤية إدارة المشروع بالنسبة لنتائج أعمال السنة متفائلة . وتعتبر عن ذلك التفاؤل مبكراً عن طريق استخدام أساليب القياس التى تجعل من أرباح الفترة المالية المؤقتة الأولى أكبر ما يمكن .

(23) Graeme, F., "Interim Income Determination: An Examination of the Effects of Alternative Measurement Techniques", *Journal of Accounting Research*, Autumn, 1971, p. 220.

وفي الحالتين تخالف إدارة المشروع مبادئ محاسبية عديدة تعتبر أساس القياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية السنوية ومنها مبدأ استقلال الفترات المالية ومبدأ التحقق ومبدأ الاستحقاق .

ومن ناحية أخرى يتطلب الثبات في القياس المحاسبي استخدام نفس المبادئ والمفاهيم والأساليب من فترة مالية لأخرى . ويعنى ذلك أن أى تغير في النتائج لا يكون راجعاً إلى التغير في مفهوم القياس المستخدم . ولكن يشير واقع الحال إلى أن عدم الثبات في تطبيق مفاهيم ومبادئ وأساليب القياس المحاسبي يعتبر من الممارسات المعتادة عند إعداد القوائم المالية المؤقتة . « أن الشركة لا تتبع دائماً سياسة الثبات عند قياس الدخل المؤقت » (٢٤) .

ومن ناحية ثالثة تشير الدراسات العملية إلى اتباع أسس مختلفة لقياس كل من الإيرادات والنفقات المرتبطة وغير المرتبطة بهذه الإيرادات « أن الممارسات المتبعة في هذا الصدد في أمريكا وإنجلترا وكندا مختلفة » (٢٥)

٣ - ٣ تخصيص بنود الإيرادات والنفقات بين الفترات المالية المؤقتة :

يعتبر تخصيص بنود الإيرادات والنفقات بين الفترات المالية المؤقتة من المشاكل الرئيسية التي تواجه المحاسب في القوائم المالية المؤقتة . وفي الغالب يتم تخصيص على ضوء المدخل الفلسفي الذي يشكل أساس القوائم المالية المؤقتة والذي يتأثر بدوره بالهدف المرجو من وراء إعدادها .

وتهدف القوائم المالية المؤقتة - كما أشير قبلاً- إلى تحقيق هدفين أساسيين :

- تزويد مستخدميها بأساس لتقييم كل من نتائج أعمال المشروع ومركزه المالى في نهاية الفترة المؤقتة .

- مساعدة مستخدميها بأساس للتنبؤ بالنتائج السنوية في نهاية الفترة المؤقتة .

وبينما ارتبط تحقيق الهدف الأول بمدخل التميز الذي يعتبر الفترة المالية المؤقتة مستقلة ارتبط الهدف الثاني بمدخل التكامل الذي يعتبر الفترة المالية المؤقتة جزءاً من السنة المالية . وبينما لا يحتاج الأمر في ظل مدخل التميز إلى إجراء أى تخصيص لبنود الإيرادات والنفقات على غير الأسس المعتاد استخدامها لفرض إعداد القوائم المالية السنوية . يواجه المحاسب مشاكل تخصيص هذه البنود في ظل مدخل التكامل .

(24) Ibid., p. 225.

(25) Accountants International Study Group, "Interim Financial Reporting", 1975, Para., 22-44.

ويتم في ظل مدخل التكامل تخصيص بنود الإيرادات والنفقات بين الفترت المؤقتة مع الأخذ في الاعتبار توقعات العلاقة النهائية بينهما في نهاية السنة. « أن بنود عديدة من الإيرادات والنفقات يمكن التنبؤ بها وتخصيصها بمزيد من الثقة على أساس سنوي وليس على أساس ربع سنوي » (٢٦).

وعند هذا الحد يواجه المحاسب لغرض تخصيص بنود الإيرادات والنفقات مشكلة التقلبات التي تحدث في قيم هذه البنود أثناء السنة (٢٧) وتؤثر هذه التقلبات على القيمة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة إذا لم تؤخذ في الاعتبار عند تخصيص بنود الإيرادات والنفقات. « أن فائدة القوائم المالية المؤقتة في مجال التنبؤ بالأرباح السنوية تقل إلى حد كبير إذا لم تشمل على تعديلات تتعلق بالتقلبات في توقيت حدوث التكاليف » (٢٨).

وقد قسم Shillinglaw التقلبات التي تحدث في قيم بنود الإيرادات والنفقات إلى خمس مجموعات من حيث طبيعتها هي (٢٩) :

Seasonal Fluctuation	- تقلبات موسمية
Random Fluctuation	- تقلبات عشوائية
Schedule Fluctuation	- تقلبات مجدولة
Cyclical Fluctuation	- تقلبات دورية
Non Recuring Fluctuation	- تقلبات غير متكررة

ويتركز الاهتمام لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة على الثلاثة أنواع الأولى من التقلبات التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة التنبؤية لهذه القوائم. وعلى عكس ذلك فإن لكل من التقلبات الدورية والتقلبات غير المتكررة آثار مشابهة على كل من نوعي القوائم المالية السنوية والمؤقتة ولذلك يمكن إهمالهما في هذا الصدد (٣٠).

- (26) Gordon, S., "Concepts Underlying Interim Financial Statements", *The Accounting Review*, April 1961, p. 225.
- (27) Jack, E., "Volatility in Quarterly Accounting Data" *The Accounting Review*, January 1974, pp. 1-7.
- (28) Gordon, S., Op. Cit., p. 231.
- (29) Ibid., p. 222.
- (30) Frank, K., David, L., and Marilyn, W., "The Predictive Ability of Alternative Parts of Interim Financial Statements", *Empirical Research in Accounting: Selected Studies, Supplement to Journal of Accounting Research* 10, 1972, p. 107.

٣ - ٣ - ١ تخصيص الإيرادات :

تمثل التقلبات الموسمية في مبيعات المشروع المصدر الرئيسي لتقلبات إيراداته أثناء العام . وبالرغم من أن تخفيض هذه التقلبات عن طريق إعادة تخصيص الإيرادات بين الفترات المالية المختلفة قد يؤدي إلى تحسين القيمة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة . فإنه يبدو مفضلاً عدم الخروج عن مبدأ الاستحقاق كأساس للاعتراف بالإيرادات عند إعداد هذه القوائم .

ويرى الباحث سببين لذلك . الأول ويتعلق بالحرص على عدم إفساد المقارنات الخاصة بالفترات المالية المؤقتة في السنوات المختلفة . وتشكل هذه المقارنات إحدى وسائل التحليل المالي الذي هو أساس التنبؤ . وكذلك فإن عدم تخصيص الإيرادات وإظهار أثر التقلبات الموسمية أو العشوائية يتيح الفرصة أمام كل الأطراف المعنية كي يحدد بوضوح مصدر التقلبات المذكورة : العوامل الموسمية أم التقلبات السوقية .

ولهذا يفضل الباحث أن يتم قياس الإيرادات في القوائم المالية المؤقتة طبقاً لنفس الأسس والإجراءات المستخدمة عند إعداد القوائم المالية السنوية ، مع الإهتمام بالتقرير عن تلك التقلبات الموسمية أو العشوائية .

٣ - ٣ - ٢ تخصيص النفقات :

على عكس الإيرادات فإنه لغرض تحسين القيمة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة فيجب أن يؤخذ في الاعتبار مقدار النفقة النهائي في نهاية السنة . ويتطلب ذلك القيام بتخصيص بنود النفقات المختلفة بين الفترات المالية المؤقتة للأخذ في الاعتبار أية تقلبات موسمية أو عشوائية أو مجدولة . ويشجع على ذلك سببين :

- وجود أساس ثابت للتنبؤ بتقلبات النفقات خلال السنة من خلال أرقام الموازنة .
- العديد من تقلبات بنود النفقات تكون خاضعة لرقابة إدارة المشروع على عكس ما يحدث في حالة تقلبات الإيرادات .

وبصفة عامة يمكن تخصيص الكثير من بنود النفقات المختلفة ، وعلى الأخص تلك التي لا ترتبط بالإنتاج على أساس زمني .

٤ - أسس القياس المحاسبي للربح عند إعداد القوائم المالية المؤقتة :

اختلف المحاسبون بشأن تحديد أسس القياس المحاسبي لمختلف بنود الإيرادات والنفقات عند إعداد القوائم المالية المؤقتة . ويعود هذا الاختلاف إلى تعدد المداخل التي أتت لمواجهة مشاكل إعداد هذه القوائم .

وقد حرص العديد من المنظمات العلمية على التدخل ، ولعل أبرز الجهود التي بذلت في هذا الصدد هي التي كانت من جانب مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي APB . وقد أصدر المجلس الرأى رقم ٢٨ في مايو ١٩٧٣ .

والهدف الأساسى من إصدار الرأى رقم ٢٨ المشار إليه هو توضيح كيفية تطبيق المبادئ المحاسبية وممارسات التقرير المختلفة عند إعداد القوائم المالية المؤقتة . وقد احتوى على إرشادات حول أسس القياس المحاسبى لبعض بنود الإيرادات والنفقات التي أثارت جدلا .

وعلى ذلك يمكن تقسيم البحث في هذا الجزء على النحو التالى :

٤ - ١ أسس القياس المحاسبى للإيرادات .

٤ - ٢ أسس القياس المحاسبى للتكاليف والنفقات المرتبطة وغير المرتبطة .

٤ - ٣ أسس القياس المحاسبى لمخصصات ضرائب الدخل .

٤ - ١ أسس القياس المحاسبى للإيرادات :

تقاس الإيرادات العادية التي يحققها المشروع مقابل بيع منتجاته أو تقديم خدماته عند إعداد القوائم المالية المؤقتة طبقاً لنفس الاسس التي تستخدم عند إعداد القوائم المالية السنوية . وتنص الفقرة ١١ من رأى APB رقم ٢٨ المشار إليه على أن : « يجب أن يعترف بالإيرادات من المبيعات أو الخدمات المقدمة خلال الفترة المؤقتة طبقاً لنفس الأسس المتبعة في حالة السنة الكاملة (٣١) ويعنى ما سبق الأخذ بمدخل التميز ، واعتبار الفترة المالية المؤقتة مستقلة تماماً عن السنة في صدد قياس الإيرادات عند إعداد القوائم المالية المؤقتة .

ويرتب على ذلك نتائج عديدة منها :

١ - تكون الفروض الأساسية التي تشكل أساس القياس المحاسبى للإيرادات عند إعداد القوائم المالية السنوية هي أساس إعداد القوائم المالية المؤقتة .

٢ - يطبق لغرض الاعتراف بتحقيق الإيراد عند إعداد القوائم المالية المؤقتة نفس المبادئ المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية . وعلى سبيل المثال يعنى تطبيق الأساس البيعى للاعتراف بتحقيق الإيراد عند إعداد القوائم المالية المؤقتة الاعتراف بتحقيق الإيراد في الفترة المؤقتة التي يتم خلالها تسليم المنتج أو أداء الخدمة وبصرف النظر عن توقيت تحصيل المقابل النقدي لهذه المنتجات أو الخدمات .

وكذلك فإنه في حالة عقود المقاولات طويلة الأجل والتي يعتاد استخدام طريقة نسبة الإنجاز كأساس للاعتراف بتحقيق الإيراد عند إعداد القوائم المالية السنوية ، يمكن استخدام نفس الأساس المشار إليه عند إعداد القوائم المالية المؤقتة .

٣ - وفي حالة المشروعات التي يتميز نشاطها بالموسمية يتم الاعتراف بتحقيق الإيرادات في القوائم المالية المؤقتة الخاصة بالفترة - أو الفترات - التي تكتسب فيها هذه الإيرادات .

٤-٢ أسس القياس المحاسبى للتكاليف والنفقات المرتبطة وغير المرتبطة بالإيرادات :

تقاس بنود التكاليف والنفقات عند استخدام مدخل الإدماج لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة إما على أساس مدخل التمييز أو على أساس مدخل التكامل . يعتبر تقسيم بنود التكاليف والنفقات إلى تلك التي تعالج طبقاً لمدخل التمييز وتلك التي تعالج طبقاً لمدخل التكامل هو المشكلة الكبرى التي تواجه أنصار مدخل الإدماج ، وكما أشار بيان FASB أنه ليس واضحاً تحديد كيف أن هذا التقسيم يمكن أن يتم (٣٢) وقد أشير قبلاً إلى أن الكثير من الكتاب يعالج هذه المشكلة باستخدام طرق جزئية (٣٣) .

ويرى الباحث - كقاعدة عامة - أن بنود التكاليف التي ترتبط بالإيراد ، مثل تكاليف الإنتاج المباع ، وكذلك البنود التي يتوقع أن يكون أثرها لا شيء في نهاية السنة مثل انحراف سعر الشراء ، يجب أن تعامل على أساس استخدام مدخل التكامل . إن هذا المدخل يساعد مستخدمى القوائم المالية المؤقتة على ممارسة تنبؤات أحسن بالنسبة لما سيكون عليه الحال في نهاية السنة .

ومن ناحية أخرى تعامل بنود النفقات التي لا ترتبط بالإيراد على أساس استخدام مدخل التمييز . وعلى ضوء ما سبق نعرض فيما يلي أسس القياس المحاسبى للتكاليف والنفقات المرتبطة وغير المرتبطة بالإيرادات .

٤ - ٢ - ١ أسس القياس المحاسبى للتكاليف المرتبطة بالإيرادات :

يقصد بالتكاليف المرتبطة بالإيرادات تكلفة البضاعة المباعة . وتشمل هذه التكاليف عناصر التكاليف الصناعية والبيعية المختلفة التي ترتبط بإنتاج وتسويق منتجات المشروع المختلفة .

(32) Financial Accounting Standards Board, "Interim Financial Accounting and Reporting", Discussion Memorandum, FASB, May 1978, Para. 93
(33) Arnold, J., and Joseph, E., Op. Cit., p. 509.

ويمكن - كقاعدة عامة - قياس تلك التكلفة لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة طبقاً لنفس الأسس المستخدمة عند إعداد القوائم المالية السنوية. ويؤيد هذا ما ورد في الفقرة ١٣ من بيان APB والتي تنص :

« أن التكاليف والنفقات التي تكون مرتبطة مباشرة بالمنتجات المباعة أو بالخدمات المقدمة لأغراض التقرير السنوي - شاملة على سبيل المثال تكاليف المواد والأجور والتكاليف الصناعية الإضافية - يجب أن تكون معاملة بطريقة مشابهة لأغراض التقرير المؤقت (٣٤).

ويبدو واضحاً الاتجاه نحو اتخاذ مدخل التميز كأساس لقياس تكلفة البضاعة المباعة عند إعداد القوائم المالية المؤقتة. ورغم ذلك يمكن القول بوجود حالات عديدة يتم فيها قياس تكلفة البضاعة المباعة على أساس مدخل التكامل عند إعداد هذه القوائم. ويتم ذلك حين يتم قياس تكلفة البضاعة المباعة لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة طبقاً لأسس تختلف عن تلك التي تستخدم عند إعداد القوائم المالية السنوية. ويتطلب الأمر في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك الخروج في القوائم المالية المؤقتة (٣٥).

وعلى سبيل المثال حين تستخدم الشركة طريقة الربح الإجمالي لقياس تكلفة البضاعة المباعة في نهاية إحدى الفترات المالية المؤقتة خروجاً عن الطريقة المعتاد استخدامها عند إعداد القوائم المالية السنوية. فيجب أن يكشف عن هذه الحقيقة في القوائم المالية المؤقتة (٣٦).

ومن ناحية أخرى فإنه عند استخدام التكلفة المعيارية كأساس لقياس تكلفة البضاعة المباعة لغرض إعداد القوائم المالية السنوية فيجب استخدام نفس الأساس لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة.

وبالنسبة لانحرافات التكاليف عن التكاليف المعيارية فإنه يفرق بين تلك الانحرافات العادية التي ينتظر أن تكون متمصة في نهاية السنة والانحرافات غير العادية التي ستظل باقية حتى نهاية السنة. وبينما يفضل تأجيل التقرير عن الأولى في القوائم المالية المؤقتة فإنه يجب أن تكون الثانية محل تقرير وطبقاً لنفس الأجراءات التي تكون مستخدمة عند إعداد القوائم المالية السنوية.

وفما يتعلق بالخزون التام فإن الاعتراف بالحسابات التي تحدث نتيجة انخفاض سعر السوق عن التكلفة - عند استخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل - يجب أن يتم في نهاية الفترة المؤقتة التي حدث فيها هذا الانخفاض. وإذا حدث عقب ذلك ارتفاع في سعر السوق عن التكلفة

(34) Accounting Principles Board, Op. Cit., Para., 13.

(35) Walter, B., Moslich, A., and Larsen, E., "Modern Advanced Accounting", McGraw-Hill, Inc., 1979, p.

(36) Ibid., p. 471.

يعترف بهذا الارتفاع كأرباح في الفترة المالية المؤقتة التالية مع ملاحظة أن لا تزيد هذه الأرباح عن الحسائر السابق الاعتراف بها .

أما الانخفاض في سعر السوق والذي يتوقع أن يكون مؤقتاً فليس هناك حاجة للاعتراف به في القوائم المالية المؤقتة منذ أنه لن يكون له أثر في نهاية العام عند إعداد القوائم المالية السنوية (٣٧) . وفي جميع الأحوال تكون النتيجة النهائية واحدة لو استخدمت طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند إعداد القوائم المالية على أساس سنوي .

والمثال التالي يوضح أسس قياس تكلفة المخزون التام لغرض إعداد القوائم المالية المؤقتة .

بفرض أن الشركة (أ) تستخدم طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتسعير مخزون آخر الفترة . وقد تبقى لديها آخر السنة ٢٠٠٠ وحدة - وكان سعر تكلفة الوحدة (وهو السعر الأقل) في نهاية السنة الماضية ٩ جنيهات للوحدة . وللتبسيط يفترض عدم وجود إضافات على المخزون خلال السنة . وقد كان بيان المبيعات خلال الفترات المالية المؤقتة خلال السنة ، وسعر البيع خلال كل فترة على النحو التالي :

الفترة المؤقتة	المبيعات	سعر البيع
١	٥٠٠٠ وحدة	٧ جنيهات
٢	٤٠٠٠ وحدة	١٠ جنيهات
٣	٤٥٠٠ وحدة	٨ جنيهات
٤	٥٥٠٠ وحدة	١٢ جنيهاً

ويلاحظ أن الانخفاض في سعر السوق في نهاية الفترة المؤقتة الأولى دائم ، وأن الانخفاض في سعر السوق في نهاية الفترة الثالثة مؤقت .

وعلى ضوء المعلومات السابقة يمكن تحديد تكلفة المبيعات في نهاية الفترات المالية المؤقتة على النحو التالي :

الخسارة أو الربح المجموع	الخسارة أو الربح عن الفترة	الفترة المؤقتة تكلفة المبيعات	
(٣٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	$٤٥٠٠٠ = ٩ \times ٥٠٠٠$	١
(٨٠٠٠)	(٢٠٠٠)	$٢٨٠٠٠ = ٧ \times ٤٠٠٠$	٢
(٨٠٠٠)	-	$٤٠٥٠٠ = ٩ \times ٤٥٠٠$	٣
(٨٠٠٠)	-	$٤٩٥٠٠ = ٩ \times ٥٥٠٠$	٤

ويلاحظ ما يلي :

١ - الانخفاض في سعر بيع المخزون في نهاية الفترة المؤقتة الأولى دائمٌ ولذلك حسب
خسارة مقدارها ٢ جنيه على عدد الوحدات المتبقية من المخزون .

$$١٥٠٠٠ (وحدة) \times ٢ = ٣٠٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

وتدخل هذه الخسارة في حساب نتائج التشغيل الخاصة بالفترة المؤقتة الأولى .

٢ - يتم تسعير المبيعات خلال الفترة المؤقتة الثانية بالسعر الجديد وهو ٧ جنيهات .
وفي نفس الوقت فإن ارتفاع سعر السوق في نهاية هذه الفترة إلى ١٠ جنيهات يدعو إلى الاعتراف
بأرباح لا تزيد عن الخسائر السابق الاعتراف بها وذلك عن وحدات المخزون المتبقية . ويعنى
ذلك ارتفاع السعر من ٧ إلى ٩ جنيهات وذلك عن ١١٠٠٠ وحدة وتكون الأرباح :

$$١١٠٠٠ \times ٢ = ٢٢٠٠٠ \text{ جنيه وبالتالي يصبح رصيد الخسائر } ٨٠٠٠ .$$

٣ - يستخدم السعر الجديد الأقل وهو التكلفة (٩ جنيهات) في تسعير المبيعات خلال
الفترة الثالثة والرابعة وفي نفس الوقت لا يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الذي ظهر في
سعر السوق حيث اعتبر انخفاضاً مؤقتاً . ويكون إجمالي تكلفة المبيعات والخسائر :

$$١٧١٠٠٠ \text{ جنيهاً } = ٤٥٠٠٠ + ٢٨٠٠٠ + ٤٠٥٠٠ + ٤٩٥٠٠ + ٨٠٠٠$$

ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة في حالة تطبيق أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل
عند إعداد القوائم المالية السنوية على النحو التالي :

قيمة الإنتاج خلال السنة بالسعر الأقل - قيمة المخزون آخر السنة بالسعر الأقل .

$$٩ \times ٢٠٠٠٠ - ٩ \times ١٠٠٠$$

$$١٨٠٠٠٠ - ٩٠٠٠ = ١٧١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

٤ - ٢ - ٢ - ٢ أسس القياس المحاسبي للنفقات غير المرتبطة بالإيرادات :

يقصد بالنفقات غير المرتبطة بالإيراد مجموعات مختلفة من الأعباء التي يتحملها المشروع، بعضها بشكل دوري متكرر ويطلق عليها اسم النفقات الزمنية، وبعضها بشكل غير متكرر ويطلق عليها النفقات غير العادية.

ويواجه المحاسبون مشاكل عديدة في تخصيص بعض أنواع النفقات الزمنية. ويحدث ذلك على سبيل المثال عند حساب أهلاك الأصول الثابتة لغرض إعداد القوائم المالية السنوية. وكلما كان الإطار الزمني للقياس المحاسبي لهذه النفقات أقل من السنة، كلما زادت الصعوبات التي تواجه المحاسب في هذا الصدد. وهو الأمر الذي يحدث عند إعداد القوائم المالية المؤقتة.

وعلى ضوء ما ورد في الفقرة رقم ١٥ من رأى APB رقم ٢٨ يمكن وضع القواعد الآتية كأساس للقياس المحاسبي لهذه النفقات عند إعداد القوائم المالية المؤقتة (٣٨) :

(أ) عندما ترتبط هذه النفقات بفترة مؤقتة معينة، ولا تستفيد منها فترات مؤقتة أخرى خلال السنة فيجب أن تحمل للفترة المالية المؤقتة التي حدثت فيها. مع الإهتمام بوجود إفصاح مناسب عن طبيعة وحجم هذه النفقات في القوائم المالية المؤقتة.

(ب) عندما ترتبط هذه النفقات بأكثر من فترة مالية مؤقتة تخصص بين هذه الفترات المؤقتة على أساس الزمن المنقضي. وبصفة عامة تكون الإجراءات المتبعة لتخصيص هذه النفقات بين الفترات المالية المؤقتة متفقة مع تلك التي تستخدم في حالة إعداد القوائم المالية السنوية. ولا يجب اللجوء إلى استخدام أسلوب التخصيص الجزائي لهذه النفقات بأي شكل من الأشكال.

(ج) إذا حدثت خسارة في فترة مالية مؤقتة معينة فيجب أن تتحمل هذه الفترة بها ولا يجب تحميلها إلى فترات مالية مؤقتة لاحقة.

وخلاصة القول أن النفقات والخسائر التي تحدث في فترة مالية مؤقتة معينة يجب أن تحمل على إيرادات هذه الفترة. وإذا استفادت أكثر من فترة مالية مؤقتة من هذه النفقات فيجب القيام بعملية تخصيص لها بين هذه الفترات وفقاً للأسس والإجراءات المتبعة عند إعداد القوائم المالية السنوية.

٤ - ٣ - ٣ - ٣ أسس القياس المحاسبي لمخصصات ضرائب الدخل :

تمثل الضرائب نصيب الدولة في أرباح المشروع. ويستنفذ العبء الضريبي في العصر الحديث قدرًا لا يمتدحان به من أرباح المشروع في ظل التزايد المستمر في الإنفاق العام (٣٩). ويحتاج

(38) Accounting Principles Board, Op. Cit., Para. 15.

(٣٩) طبقاً لقانون الضرائب المصري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب المباشرة على الدخل يبلغ معدل الضريبة على أرباح شركات الأموال ٢٢٪

المحاسبون في هذه الحالة عن طريق تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة العبء الضريبي المنتظر وصولاً إلى مقدار الأرباح الصافية القابلة للتوزيع .

ويحتاج الأمر لفرض تحديد مخصص ضرائب الدخل عند إعداد القوائم المالية المؤقتة إلى تقدير معدل الضريبة المتوقع أن يكون سائداً في نهاية السنة في نهاية كل فترة مالية مؤقتة أثناء تلك السنة ، ويمكن أن يستخدم كأساس لحساب معدل الضريبة المقدر في نهاية الفترة المالية المؤقتة الأولى معدل الضريبة الفعلي السائد في نهاية السنة المالية السابقة مع الأخذ في الاعتبار أية تعديلات تكون قد أدخلت عليه .

ويستخدم المعدل الناتج في حساب مخصص ضريبة الدخل في نهاية الفترة المؤقتة الأولى . ويعاد النظر في المعدل السابق في نهاية كل فترة مالية مؤقتة تالية ، ويؤخذ في الاعتبار أي فروق مالية تنتج عن حدوث تغيرات في المعدل المقدر . ولـبـكـن لا يحتاج الأمر إلى إعادة حساب المخصص الخاص بفترة مالية مؤقتة سابقة .

ويعنى ما سبق أن مخصص الضرائب في نهاية الفترة المالية المؤقتة الثالثة في سنة معينة يكون نتيجة تطبيق معدل الضريبة المتوقع أن يكون سائداً في نهاية السنة ، وعل ضوء أحسن المعلومات المتاحة في نهاية تلك الفترة المالية المؤقتة الثالثة . ويتم ذلك عن طريق ضرب الأرباح التي حققها المشروع خلال الفترات المالية الثلاث المؤقتة في المعدل المقدر في نهاية الفترة الثالثة . ويظهر من النتائج المخصص السابق تكوينه خلال الفترتين الماليتين المؤقتتين الأولى والثانية .

ويزود البيان رقم ١٨ الصادر عن FASB بإرشادات تفصيلية عن طريقة حساب مخصص ضرائب الدخل وخصوصاً في تلك الحالات التي يتعد فيها حساب المخصص نتيجة عوامل عديدة منها نسوية الحسابات التي تحدث في نهاية إحدى الفترات المالية المؤقتة ، والتغيرات التي تحدث في معدل الضريبة الإسمي (٤٠) .

٥ - مشاكل التقرير المحاسبي عن الربح عند إعداد القوائم المالية المؤقتة :

يواجه المحاسب بعد أن ينتهي من قياس ربح المشروع وتحديد مركزه المالي مشكلة إعداد القوائم المالية اللازمة لأداء الوظيفة التقريرية للمحاسبة ، ويواجه المحاسب في هذا الشأن التساؤل الخاص بتحديد البيانات المالية وغير المالية التي يجب أن يكشف عنها في القوائم المؤقتة .

(40) Financial Accounting Standards Board, "Accounting for Income Taxes in Interim Periods", FASB Interpretation No. 18, AICPA, New York, 1977.

وقد اختلف المحاسبون في أنحاء العالم في الإجابة على هذه التساؤلات نتيجة اختلاف تأثير كل من قوانين الشركات والكيانات المهنية والمجامع العلمية في بلاد العالم المختلفة على تطور القوائم المالية المؤقتة . ففي إنجلترا على سبيل المثال لم تلعب قوانين الشركات المتعاقبة أى دور في تطوير القوائم المالية المؤقتة^(٤١) ، ومن ناحية أخرى فإنه بينما سلكت مهنة المحاسبة في إنجلترا مدخلا غير مباشر للتأثير على القوائم المالية المؤقتة ، فإن الأثر المسيطر كان من جانب بورصة الأوراق المالية في لندن ، وعلى عكس ذلك كانت مهنة المحاسبة في كندا هي الأولى التي أصدرت توصيات ملزمة بخصوص القوائم المالية المؤقتة^(٤٢)، وقد أدى ما سبق إلى ظهور نماذج قومية متميزة للتقرير عند إعداد القوائم المالية المؤقتة في بلاد العالم المختلفة .

٥ — ١ البيانات المالية التي يجب أن تكشف عنها في القوائم المالية المؤقتة :

حرصت الكيانات المهنية والمنظمات العلمية المختلفة التي اهتمت بدراسة موضوع القوائم المالية المؤقتة على تحديد البيانات المالية وغير المالية التي يجب أن تظهر في هذه القوائم^(٤٣) وقد اختلفت هذه المنظمات والكيانات فيما بينها في تحديد نوع البيانات المطلوبة والشكل الذي تقدم به ، وقد أدى ذلك إلى اختلاف ممارسات إعداد القوائم المالية المؤقتة في بلاد العالم المختلفة .

ويمكن على ضوء ما صدر من توصيات عن المجامع العلمية والكيانات المهنية المختلفة بشأن تحديد نوع البيانات التي يجب أن يكشف عنها في القوائم المالية المؤقتة ، تجميع هذه البيانات في مجموعات على النحو التالي :

(١) مجموعة بيانات تتعلق بنتائج تشغيل المشروع وتشمل ما يلي :

- المبيعات مع الاهتمام بإبراز أى إيرادات موسمية .
- دخل الاستثمارات .
- بنود النفقات والتكاليف مع العناية بإبراز الموسمي منها .
- مخصصات ضرائب الدخل وأى تقلبات هامة فيها .
- الإهلاكات .
- الربح (أو الخسارة) قبل إضافة أى بنود غير عادية .

(41) Michael, M., Op. Cit., p. 134.

(42) Ibid., p. 148.

(43) Securities and Exchange Commission, Notice of Proposals to Increase Disclosure of Interim Results by Registrants", Accounting Series Release No. 177, 1975.

— Accounting Principles Board, Op. Cit., Para. 30.

— Michael, M., Op. Cit., p. 141.

- البنود غير العادية .
- الربح (أو الخسارة) الصافية .
- (ب) مجموعة بيانات تتعلق بتحديد نصيب أصحاب المشروع في أرباحه . ويشمل ذلك بيانات توضح الربح عن المهم ومقدار التوزيع التقدي منه .
- (ج) مجموعة بيانات تتعلق بالتغيرات في المركز المالي للمشروع منذ آخر عرض له ويشمل ذلك على وجه الخصوص :
- التغيرات في رأس المال العامل .
- التغيرات في الأصول الثابتة .
- التغيرات في الالتزامات طويلة الأجل .

وبالإضافة إلى ما سبق تحتوى القوائم المالية المؤقتة على بيانات تكون في الغالب غير مالية ، ولكنها ضرورية لمساعدة مستخدمى هذه القوائم على الفهم السليم لما تحويه من بيانات مالية . وتشمل هذه البيانات مايلي :

- التغيرات في المبادئ والممارسات المحاسبية المعتاد اتباعها(٤٤)
- التغيرات في استثمارات المشروع في شكل إصدار أو إلغاء للأوراق المالية فيه .
- الإندماجات التي تتم مع مشروعات أخرى .
- شرح لطبيعة البنود غير العادية إذا كانت مسمياتها لا تفصح عن طبيعتها بدرجة كافية .

ويرى الباحث أنه رغم اهتمام الكيانات المهنية والمنظمات العلمية المختلفة بمشكلة التقرير عن طريق القوائم المالية المؤقتة . فإن حجم وشكل الإفصاح المطلوب في هذه القوائم لا يصل إلى مستوى أو شكل الإفصاح في القوائم المالية السنوية . وإذا أخذ في الاعتبار أن هذه القوائم لا تكون محل مراجعة من جانب مراجع المشروع الخارجي(٤٥) ، تبرز على الفور حقيقة هامة : أن القوائم المالية المؤقتة لا يمكن أن تستخدم بمفردها . ويبدو واضحاً وجود افتراض أساس لدى كل من معنى هذه القوائم ومستخدميها يتمثل في أن كل منهما قد قرأ وفهم آخر قوائم مالية سنوية صدرت عن الشركة .

ويعتبر تشجيع الإدارة في المشروعات المختلفة على إصدار إطار كامل من القوائم المالية المؤقتة مدخلا لتطوير ممارسات التقاير عن إعداد هذه القوائم في الأجل الطويل . ويعنى ما سبق

(44) Financial Accounting Standards Board, "Reporting Accounting Changes in Interim Financial Statements" Statement No. 3, AICPA, New York, 1974.

(45) Accountants International Study Group, Op. Cit., Para. 74.

ضرورة الاهتمام بإعداد قوائم المركز المالى وتغيراته ومصادر واستخدامات مصادر الأموال .
أن المعلومات الواردة بهذه القوائم تساعد إلى حد كبير في فهم وتفسير بيانات حسابات
النتيجة .

وفى الأجل القصير ، وعلى ضوء الحالة الراهنة من التقدم الذى وصلت إليه ممارسات إعداد
القوائم المالية المؤقتة . يعتبر زيادة الحد الأدنى من البيانات التى يجب أن يكشف عنها حلامقبولا .
وفى هذه الحالة فإن أى بيانات عن التغيرات التى تطرأ على كل من الأصول المتداولة ورأس
المال العامل والالتزامات طويلة الأجل وحقوق أصحاب المشروع يجب أن يكشف عنها .

٦ - مجالات التطوير المستقبلية :

تكتسب الدراسة فى مجالات العلم الحديثة التى تتصف بعمر زمنى قصير نسبياً أهمية كبيرة .
وتتحدد أهمية أية بحث ليس لما أجاب عليه من استفسارات وما حل من مشاكل ، وإنما من
قدرته على إثارة العديد من الاستفسارات والمشاكل الجديدة التى تلفت أنظار الباحثين ، وتشجعهم
على تركيز الجهود وتضافرها لحلها .

ويعتبر موضوع القوائم المالية المؤقتة من الموضوعات التى لم تحظى باهتمام الباحثين إلا منذ
وقت زمنى قصير نسبياً^(٤٦) ولذلك يشير الباحث إلى مجالات عديدة ما زالت تحتاج إلى
المزيد من الدراسة ، ومن هذه المجالات :

- القيمة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة .
- القوائم المالية المؤقتة والمراجع الخارجى .
- الضرائب والقوائم المالية المؤقتة .
- القوائم المالية المؤقتة وأسعار الأسهم .

٦ - ١ القيمة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة :

يختلف المحاسبون - حتى اليوم - فى تقدير القيمة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة : أى فى
تحديد قيمتها كأداة للتنبؤ بالأرباح السنوية للمشروع . وبينما يستنتج البعض أنه ليس لهذه
القوائم لإلقيمة تنبؤية ضئيلة فى هذا الصدد^(٤٧) فإن هناك من استنتج أن تلك القوائم

(46) Robb, A., "Interim Reports and Their Qualitative Evaluation", *The International Journal of Accounting*, Vol. 15, No. 2 Spring, 1980, p. 775.

(47) Green, D., and Segall, J., "The Prolicative Power of First Quarter Earning Reports" *Journal of Business*, January, 1967, pp. 44-55.

تملك قيمة تنبؤية تفيد في تحسين تنبؤات الأرباح السنوية في نفس السنة (٤٨) ، وقد دعا هذا التضارب أحد الكتاب إلى القول :

« إن الفكر المحاسبى - حتى اليوم - ليس مناسباً للتعامل مع الفائدة التنبؤية للقوائم المالية المؤقتة » (٤٩)

٦ - ٢ القوائم المالية المؤقتة والمراجع الخارجى :

تبذل محاولات عديدة من جانب جهات مختلفة تهدف إلى إيضاح علاقة المراجع الخارجى بالقوائم المالية المؤقتة . وعلى سبيل المثال أخذت SEC خطوات محددة في عام ١٩٧٥ لتشجيع الشركات التى تتقدم لقيده أوراقها المالية على قبول فكرة إخضاع القوائم المالية المؤقتة للمراجعة من جانب المراجع الخارجى (٥٠)

وفى أمريكا أصدرت لجنة معايير المراجعة بياناً بعنوان الفحص المحدود للقوائم المالية المؤقتة (٥١) ، ويؤدى إخضاع القوائم المالية المؤقتة لعملية المراجعة من جانب المراجع الخارجى إلى إضفاء مزيد من الثقة المطلوبة فى البيانات المالية الواردة بها . ويمثل هذا الاتجاه إحدى مجالات التطوير المستقبلية . أن تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات التى يقوم بها المراجع فى هذه الحالة . وكذلك مسؤوليته عن هذا العمل تعد كلها من الأمور التى مازالت تحتاج إلى كثير من البحث والدراسة .

٦ - ٣ الضرائب والقوائم المالية المؤقتة :

يشير تحديد الوضع الضريبى للمشروع ، وحساب مخصصات الضرائب اللازمة فى نهاية الفترات المالية المؤقتة مشاكل عديدة عند إعداد القوائم المالية المؤقتة . ورغم أن أصدرت البيان رقم ١٨ الخاص بالمحاسبة عن ضرائب الدخل فى الفترة المؤقتة (٥٢) فإن المشاكل الضريبية عند إعداد القوائم المالية المؤقتة مازالت تمثل اتجاهاً غير مطروق .

(48) Coates, R., Op. Cit., p. 132.

(49) Rashad, A., and Jose, E., "Expectation Data and The Predictive Value of Interim Reporting", *Journal of Accounting Research*, Vol. 10, No. 1, Spring 1978, p. 2.

(50) Arnold, J., and Joseph, E., Op. Cit., p. 521.

(51) Auditing Standards Executive Committee, Statement on Auditing No. "Limited Review of Interim Financial Information", AICPA, New York, 1979.

(52) Financial Accounting Standards Board, "Accounting for Income Taxes in Interim Periods", Op. Cit., 1977.

٦ - ٤ القوائم المالية المؤقتة وأسعار الأسهم :

تساعد البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المؤقتة المستثمرين عند تخطيط واتخاذ قراراتهم الخاصة بشراء أو بيع الأوراق المالية . ويترتب على ذلك حدوث تقلبات في أسعار هذه الأوراق كنتيجة إيجابية لقرارات المستثمرين الفردية .

وقد استنتج البعض أن القوائم المالية المؤقتة تزيد بدرجة ملحوظة من قيمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل رقم الربح عن السهم السنوي . وكذلك فإن الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المؤقتة يمكن أن تستخدم كتبياً بمعدلات العائد على الأسهم الشاذة (٥٣) .

ويمثل موضوع علاقة القوائم المالية المؤقتة بتقلبات أسعار الأسهم إحدى مجالات التطوير المستقبلية في هذا المجال .

٧ - خلاصة البحث :

يشهد الفكر المحاسبي اتجاهاً ملموساً في السنوات الأخيرة نحو الخروج عن قاعدة السنوية كأساس لإعداد القوائم المالية . ولقد أدى ذلك إلى ظهور ما أطلق عليه القوائم المالية المؤقتة . ولقد صاحب إعداد هذه القوائم ظهور مشاكل عديدة تتعلق بتطبيق القياس والتقارير عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي .

وتختلف هذه المشاكل عن تلك المعتاد أن تظهر عند إعداد القوائم المالية السنوية . ولقد كان إبراز هذه المشاكل . واقتراح أسس القيام والتقارير اللازمة لإعداد القوائم المالية المؤقتة هو الهدف الأساسي للبحث .

ويرى الباحث أن القوائم المالية المؤقتة جاءت لتبقى . وأنها أصبحت تحتل ركناً هاماً في عملية التقرير المحاسبي في بلاد العالم المختلفة لذلك فإن الاهتمام بتطوير هذه القوائم ، من حيث محتوياتها والسرعة التي تقدم بها وهما العاملان اللذان يحددان جودتها . يعد أمراً مبرراً .

A. Books :

- 1 — Andrew, A., Leroy, F., and Ralph, E., "**Advanced Accounting**", Second Edition, John Willey Sons, 1982.
- 2 — Arnold, J., Joseph, E., "**Advanced Accounting : Concepts and Practice**", Harcourt Brace Jovanich, Inc., 1981.
- 3 — Daniel, L., Edward, N., and Thomas, J., "**Advanced Accounting and The Rule-Making Agencies**", Grid Publishing, Inc., 1980.
- 4 — James, B., Charles, J., and James, W., "**Advanced Accounting, Theory, Practice**", Hough Mifflin Company, 1979.
- 5 — Sidney, D., Romanl, W., "**Hand-Book of Modern Accounting**", Ch. 5, McGraw-Hill, Inc., 1977.
- 6 — Walter, B., Mosich, A., and Larsen, E., "**Modern Advanced Accounting**", McGraw-Hill Inc., 1979.

B. Reports :

- 1 — Accounts International Study Group, "**Interim Financial Reporting**", 1975.
- 2 — Accounting Principles Board, "**Interim Financial Reporting**", Opinion No. 28, AICPA, New York, 1973.
- 3 — Auditing Standards Executive Committee, Statement on Auditing No. 10, "**Limited Review of Interim Financial Information**", AICPA, New York, 1979.
- 4 — Financial Accounting Standards Board, "**Interim Financial Accounting and Reporting**", Discussion Memorandum, FASB, May, 1978.
- 5 — Financial Accounting Standards Board, "**Reporting Accounting Changes in Interim Financial Statements**", Statement No. 3, AICPA, New York, 1974.
- 6 — Financial Accounting Standards Board, "**Accounting for Income Taxes in Interim Periods**", FASB, Interpretation No. 18, AICPA, New York, 1977.
- 7 — Financial Executives Research Foundation, "**Accounting Reporting Problems : Inetrim Reporting**", New York, 1978.

- 8 — Securities and Exchange Commission, "Notice of Proposals to Increase Disclosure of Interim Results by Registrants", Accounting Series Release No. 177, 1975.

C. Periodicals :

- 1 — Andrew, G., "A Note on Translation for Interim Accounts", **The International Journal of Accounting**, Vol. 15, No. 1. Fall 1977.
- 2 — Coates, R., "The Predictive Content of Interim Reports - A Time Series Analysis, "Empirical Research in Accounting : Selected Studies, Supplement to Journal of Accounting Research 10, 1972.
- 3 — Capon, F. "The Need for Interim Statements", **Candiam Chartered Accountant**, October, 1955.
- 4 — Dov, F., and Joshua, L., "Interim Statements : An Analytical Examination of Alternative Accounting Techniques, "The Accounting Review, July, 1981.
- 5 — Frank, K., David, L., and Marilyn, W., "The Predictive Ability of Alternative Parts of Interim Financial Statements", **Empirical Research in Accounting : Selected Studies, Supplement to Journal of Accounting Research 10, 1972.**
- 6 — Georg, F., "Quarterly Accounting Data : Time Series Properties and Predictive Ability Results", **The Accounting Review**, January 1977.
- 7 — Gordon, S., "Concepts Underlying Interim Financial Statements", **The Accounting Review** April, 1961.
- 8 — Graeme, F., "Interim Income Determination : An Examination of the Effects of Alternative Measurement Techniques", **Journal of Accounting Research**, Autumn, 1971.
- 9 — Green D., and Segall, J., "The Predictive Power of First Quarter Earning Reports **Journal of Business**, January, 1967.
- 10 — Jack, E., "Volatility in Quarterly Accounting Data", **The Accounting Review**, January, 1974.
- 11 — Kenneth, S., "Predicting Annual Net Earnings With Quarterly Earnings Time Series Models", **Journal of Accounting Research**, Vol. 17, No. 1, Spring, 1979.

- 12 — Lawrence, D., and Michael, S., "The Predictive Value of Interim Reports for Improving Forecasts of Future Quarterly Earnings", **The Accounting Review**, July, 1979.
- 13 — Michael, M., "Published Interim Reports in The United Kingdom", **The International Journal of Accounting**, Vol. 18, No. 2, Spring, 1983.
- 14 — Nils, H., "Interim Disclosure and Public Forecasts : An Economic Analysis and Framework for Choice", **The Accounting Review**, April, 1977.
- 15 — Paul, A., "The Time-Series Behavior of Quarterly Earnings : Preliminary Evidence", **Journal of Accounting Research**, Spring, 1977.
- 16 — Rashad, A., and Jose, E., "Expectations Data and The Predictive Value of Interim Reporting", **Journal of Accounting Research**, Vol. 16, No. 1, Spring, 1978.
- 17 — Richard, W., Ross, L., and Jerold, L., "Voluntary Corporate Disclosure : The Case of Interim Reporting", **Journal of Accounting Research**, Vol. 19, Supplement, 1981.
- 18 — Robb, A., "Interim Reports and Their Qualitative Evaluation", **The International Journal of Accounting**, Vol. 15, No. 2, Pring, 1980.
- 19 — Tetly, R., "Interim Reports For Stockholders", **Accountant**, November, 1955.
- 20 — William, H., John, W., and William, M., "Predictive Ability as A Criteron For The Evaluation of Accountting Data", **The Accounting Review**, October, 1968.
- 21 — William, J., "Towards A Theory of Interim Reporting For A Seasonal Business A Behavioral Approach", **The Accounting Review**, January, 1973.
- 22 — William, J., and Jerry, J., "An Examination of Some Interim Reporting Theories For A Seasonal Business", **The Accounting Review**, January, 1972.